S/PV.9505

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

الجلسة **9505**

الأربعاء، 13 كانون الأول/ديسمبر 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد دي لا غاساكا	(إكوادور)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستغنيفا
	ألبانيا	السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة شاهين
	البرازيل	السيد فرانسا دانيز
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد داي بينغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد أولميدو
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد فيرنانديز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد إيريا

جدول الأعمال

منطقة وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (S/2023/934)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 15/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

منطقة وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (S/2023/934)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد عبدو أباري، الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/934، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد أباري.

السيد أباري (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أتقدم إليكم بخالص التهنئة، السيد الرئيس، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أتمنى لكم كل النجاح في عملكم.

يسرني أن أقدم إلى المجلس اليوم التقرير الخامس والعشرين للأمين العام (S/2023/934) عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قمت بزيارات متتالية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتشاد، وجمهورية غينيا الاستوائية، وسان تومي وبرينسيبي، وجمهورية الكونغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ورواندا. وقد لمست مباشرة الديناميات الإيجابية والقدرة على الصمود في وسط أفريقيا، على الرغم من التحديات العديدة التي تواجه المنطقة دون الإقليمية. وكما قلت (انظر S/PV.9338) عندما عرضت التقرير السابق (S/2023/389)، فإن وسط أفريقيا منطقة تتمتع بإمكانات كبيرة فيما يتعلق بتنميتها واستقرارها. وتنعكس هذه الإمكانات أولا في الموارد في باطن أراضي لغابة حوض الكونغو الشاسعة، وهي واحدة من آخر بالوعات الكربون الصافية المتبقية في العالم، ويشار إليها على نحو مناسب بأنها رئة الكوكب الخضراء الثانية. وأشيد بدول المنطقة دون الإقليمية على استعدادها للإسهام في حماية البيئة من خلال مختلف المبادرات التي أطلقت لتحقيق تلك الغاية، بما في ذلك مؤتمر قمة الغابة الواحدة، الذي عقد في ليبرفيل، ومؤتمر القمة للأحواض الثلاثة، الذي عقد للتو في برازافيل.

وأود أيضا أن أرحب بحقيقة أن دول المنطقة دون الإقليمية أظهرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير تضامنها المتبادل بالالتزام المشترك بتحقيق السلام والاستقرار. واجتمع رؤساء دول وحكومات المنطقة دون الإقليمية خمس مرات على الأقل خلال الأشهر الستة الماضية لمناقشة قضايا السلام والأمن. وفي ذلك الصدد، أود أن أشيد بالالتزام الشخصي للرئيس فيليكس – أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، والرئيس فوستين – أرشانج توادیرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، اللذين واصلا دورهما تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تيسير عمليات الانتقال السياسي في تشاد وغابون، على التوالي. وأشيد أيضا بالرئيس جواو مانويل غونسالفيس لورنسو، رئيس أنغولا ونصير الاتحاد الأفريقي للسلام والمصالحة في أفريقيا على جهوده المستمرة لاستعادة السلام والاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتبين عدة حالات أثر أنشطة الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية. أولا، يسرني أن أقول إنه كجزء من تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وخريطة طريق لواندا، جرى تسريح مئات المقاتلين السابقين من جمهورية أفريقيا الوسطى وهم في طور إعادة إدماجهم في مختلف فروع قوات الدفاع والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، سرح 70 مقاتلا سابقا من جيش الرب للمقاومة طوعا، وأعيد بعضهم بالفعل إلى أوغندا، بفضل دعم الأمم المتحدة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويمكن أن يساعد هذا التسريح

على الحد بدرجة كبيرة من العنف المسلح في بعض أجزاء جمهورية أفريقيا الوسطى.

وقد سرني أن ألاحظ إطلاق شبكة الوسيطات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بدعم من مكتبي. ويبرهن إطلاق الشبكة، الذي أصبح رسميا في اجتماع عقد في مالابو في الفترة من 17 إلى 20 تشرين الثاني/نوفمبر، على الأهمية التي توليها المنطقة دون الإقليمية لمشاركة المرأة وإدماجها في عمليات الوساطة وغيرها من العمليات السياسية. وهذه الجهود، التي يلتزم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بدعمها، تتماشى تماما مع الآراء المعرب عنها في مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الجنسانية والنهوض بالمرأة، المعقود في ليبرفيل في 25 أيار/مايو.

وأود أيضا أن أذكر هنا أنه في مواجهة تصاعد خطاب الكراهية في المنطقة دون الإقليمية ووفقا للقرار 2686 (2023)، واصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، دعم وضع استراتيجية إقليمية لمكافحة خطاب الكراهية والعنف في وسط أفريقيا. وعليه قام مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، في الفترة من 28 إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر، بدعم تنظيم مؤتمر إقليمي في دوالا، الكاميرون، جمع بين صحفيين وإعلاميين لمناقشة أسباب خطاب الكراهية في وسط أفريقيا وعواقبه ووسائل مكافحة هذه الظاهرة.

وفي سان تومي وبرينسيبي، واصلنا دعم السلطات في إصلاحها لقطاعي العدالة والأمن، بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وتحقيقا لهذه الغاية، زرت البلد في تشرين الثاني/نوفمبر مع مفوض الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المعني بالشؤون السياسية والسلام والأمن للتحقق من صحة تقرير التقييم، وهي خطوة مهمة ستمكننا من دعم حكومة سان تومي وبرينسيبي، ولا سيما في اجتماع لجنة بناء السلام بشأن سان تومي وبرينسيبي المقرر عقده في كانون الثاني/يناير 2024. وأود أيضا أن أرحب بإعلان حكومة سان تومي وبرينسيبي عن اعتزامها إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، بدعم من منظومة الأمم المتحدة.

وفي تشاد، وعلى الرغم من التحديات العديدة التي تواجه البلد، بما في ذلك الآثار الإنسانية والأمنية والبيئية والاقتصادية للنزاع السوداني، ستدخل العملية الانتقالية مرحلة حاسمة بإجراء استفتاء في 17 كانون الأول/ديسمبر من أجل منح البلد دستورا جديدا. والواقع أن اعتماد ذلك الدستور الجديد يشكّل مقدمة لتنظيم العمليات الانتخابية المختلفة المقرر إجراؤها في ذلك البلد في عام 2024. وهنا، أود أن أشير إلى أن أحد الأنشطة الأساسية في العملية، أي تنقيح القائمة الانتخابية، قد مرّ بسلاسة. فتمّ تسجيل 900 000 ناخب جديد تقريبا بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومع ذلك، لا بد لنا من الإشارة، مع الأسف، إلى أنّ عدد النساء المسجلات في القائمة الانتخابية الجديدة قد انخفض بشكل طفيف بعد تلك العملية.

وأود أن أرحب بسياسة الأيدي الممدودة التي اعتمدها فخامة السيد محمد إدريس ديبي إتنو، رئيس المرحلة الانتقالية، والتي مكنت العديد من أعضاء المعارضة في المنفى من العودة إلى تشاد والمشاركة في الحياة السياسية. وسياسة الأيدي الممدودة تلك هي التي مكنت السيد سوكسيه ماسرا، زعيم حزب دعاة التحوّل السياسي، من العودة إلى تشاد في 3 تشرين الثاني/نوفمبر، إثر توقيع اتفاق مع السلطات الانتقالية في 31 تشرين الأول/أكتوبر في كينشاسا، برعاية فخامة السيد فيليكس – أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية وميسّر الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا للمرحلة الانتقالية في تشاد. وقد اضطلع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بدور رئيسي في تحقيق هذه النتيجة الإيجابية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من سياسة الأيدي الممدودة تلك، ظلت جهات فاعلة سياسية أخرى وبعض الجماعات السياسية والعسكرية على هامش العملية الانتقالية، وذلك على الرغم من تيسير المفاوضات بدعم من جماعة سانت إيجيديو بغية إعادة تلك الجماعات إلى العملية.

وتفاقمت التحديات التي ذكرتها هنا قبل ستة أشهر بسبب التغيير غير الدستوري للحكومة في 30 آب/أغسطس في غابون، البلد المضيف للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وهذا التطور الجديد هو ما حدا بوزراء

من المنطقة دون الإقليمية، في اجتماعهم في كيغالي في 24 تشرين الثاني/نوفمبر، خلال الدورة السادسة والخمسين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، إلى اعتماد إعلان كيغالي بشأن منع التغييرات غير الدستورية في وسط أفريقيا ومكافحتها. وفي هذا الصدد، من المقرر عقد مؤتمر إقليمي بشأن عودة ظهور التغييرات غير الدستورية للحكم في أوائل العام القادم في سان تومي وبرينسيبي، ما سيمكّن المنطقة دون الإقليمية من إرساء الأساس لوضع صك معياريللتصدي لتلك الآفة.

ومن المؤسف أن الأزمة السودانية التي ذكرتها في هذه القاعة عند عرض التقرير السابق لا تزال قائمة، ملحقة نصيبها من الدمار والفظائع التي تدفع بالمزيد من السودانيين إلى التماس اللجوء في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وينطوي النزاع أيضا على مخاطر أمنية خاصة به، في ظل تدفق نحو 000 1 جندي من القوات المسلحة السودانية ممن فروا من القتال في دارفور إلى تشاد، على خلفية التوترات بين البلدين. ويهدّد تدفق اللاجئين هذا أيضا بنشوب نزاع بين القبائل.

وعلى الرغم من جهود الأمم المتحدة، ثبت أن الاستجابة الإنسانية غير كافية لتلبية احتياجات أكثر من مليون لاجئ مسجل، من دون احتساب أولئك الذين يقيمون مع أسر مضيفة. والواقع أنني رافقت نائبة الأمين العام أمينة محمد في بعثتها إلى تشاد في الفترة من 17 إلى 19 تموز/يوليه، ضمن إطار تقييمي لأثر الأزمة السودانية على تشاد. وقد مكنتنا تلك البعثة التي تخللتها زيارات لمخيمات اللاجئين على الحدود بين تشاد والسودان من تقييم الحالة المأساوية الناجمة عن النزاع السوداني وضحاياه أساسا من النساء والأطفال. وفي ذلك الصدد، أود أن أشيد بتضامن وكرم السلطات التشادية والشعب التشادي اللذين يواصلان الترحيب بآلاف اللاجئين على الرغم من الصعوبات التي يواجهانها. ومن الواضح أن حل الأزمة في السودان هو وحده ما سيمكن من معالجة الآثار الإنسانية والاقتصادية والبيئية والأمنية على تشاد والبلدان الأخرى، ولا سيما جمهورية أفريقيا الوسطى.

إن الحالة الإنسانية في وسط أفريقيا تبعث على القلق البالغ، سواء كان ذلك نتيجة أنشطة الجماعات المسلحة أو الإرهابية أم النزاعات القبلية أو الأزمات البيئية. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 2,6 مليون شخص قد نزحوا داخليا في المنطقة دون الإقليمية، وأن أكثر من 1,5 مليون شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي، وأكثر من 42 مليون شخص كانوا بحاجة إلى مساعدات إنسانية فيتشرين الأول/أكتوبر، في حين تزايدت ندرة الموارد اللازمة لمساعدتهم. ومما يؤسف له أن الأطفال هم الأكثر تضررا من تلك الأزمات المختلفة.

وفي الدورة السادسة والخمسين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في كيغالي، اعتمدت الدول الأعضاء، إدراكا منها لخطورة تلك الحالة الإنسانية في المنطقة، إعلانا بهدف عقد مؤتمر إقليمي في أوائل العام المقبل في مالابو، سيؤدي إلى إنشاء وكالة إقليمية للتنسيق والعمل الإنساني وصندوقا للتضامن الإنساني. وفي هذا الصدد، أدعو مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي إلى الإسهام في نجاح ذلك المؤتمر.

وكما قلت في البداية، كان الانقلاب الذي وقع في غابون ليلة 30 آب/أغسطس بمثابة تذكير بهشاشة مؤسسات بعض البلدان في المنطقة دون الإقليمية. وتجدر الإشارة إلى أن الانقلاب وقع في أعقاب عملية انتخابية مشكوك فيها، اتسمت بإجراء إصلاحات غير قائمة على توافق في الآراء للإطار الانتخابي، وبرفض المراقبة المستقلة للانتخابات، بما في ذلك بعثة مراقبة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التي كان من المقرر أن تتولى غابون رئاستها. وفي إطار ولاية المساعي الحميدة التي أضطلع بها، لفتُّ انتباه السلطات في تلك الآونة إلى الحاجة لعملية شاملة للجميع وتوافقية ومفتوحة، وهي الطريقة الوحيدة للحفاظ على السلام والهدوءالاجتماعي وتجنب تكرار الأحداث المؤسفة التي وقعت في عام 2016 في ذلك البلد.

وفي مواجهة الحالة السياسية الجديدة التي نجمت عن ذلك، دخلنا في مناقشات مع السلطات الجديدة بغية الدعوة، على وجه الخصوص، إلى العودة إلى نظام دستوري طبيعي خلال فترة زمنية معقولة، بعد عملية انتقالية شاملة للجميع تحترم حقوق الإنسان وتسعى إلى صون السلام والهدوء الاجتماعي والاستقرار. وقد أبدت السلطات الجديدة التي

حظيت بدعم الشعب منذ ساعات الانقلاب الأولى تصميمها على منح غابون بداية جديدة، عبر تنظيم مشاورات مع مختلف شرائح المجتمع استعدادا لإجراء حوار وطني شامل للجميع في نيسان/أبريل 2024. كما وضعت جدولا زمنيا مدته 24 شهرا لإنجاز العملية الانتقالية. ولذلك، فإننا نعمل، بالتنسيق مع المجتمع الدولي وبعد التشاور مع السلطات، على إنشاء فريق لأصدقاء غابون بغية دعم تلك الجهود بفعالية، في امتثال صارم لمبادئ الأمم المتحدة.

ويأتي ذلك الانقلاب في غابون في أعقاب الانقلابات التي كانت قد حدثت في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية المجاورة، وهو يستدعي من المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، التفكير مليا في احتمالات عودة التغييرات غير الدستورية للحكومات في القارة الأفريقية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الجماعات المسلحة غير التابعة للدول والجماعات الإرهابية ارتكاب أعمال عنف متمثلة في عمليات القتل وأخذ الرهائن وتدمير الهياكل الأساسية. وفي الشهرين الماضيين وحدهما، كانت الكاميرون ضحية لثلاث هجمات على الأقل نفذتها جماعات مسلحة انفصالية، أسفرت عن مقتل العشرات في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من البلد. وواصلت تلك الجماعات مهاجمة المدنيين والمعلمين والعاملين في المجال الطبي والمستشفيات وذهبت إلى حد فرض حظر تجول لتقييد الوصول إلى المدارس أو تدمير المدارس أو إغلاقها، في انتهاك للقرار 2601 (2021) الذي اتخذه مجلس الأمن في عام 2021. وفي هذا الصدد، أود أن أتقدم بجزيل الشكر للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر، على إسهامها في أعمال الدورة السادسة والخمسين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، والذي مكن لأول مرة من مناقشة مسألة الأطفال والنزاع المسلح في وسط أفريقيا.

وفي حوض بحيرة تشاد، فإن شبكة بوكو حرام حافظت، على الرغم من تقلص قدرتها على التخريب، على قدرتها على تنفيذ العمليات مما مكنها من مواصلة أخذ الرهائن وشن هجمات أخرى على أهداف مدنية وعسكرية. وقد عُقد الاجتماع الرابع للجنة التوجيهية للاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد في أبوجا في 27 أيلول/سبتمبر. ورحب الاجتماع بالنتائج المقنعة التي حققتها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، وإن كنا نأسف لأنه قد صعب على الدول استعادة سلطتها بمجرد تحرير مختلف المناطق ويرجع ذلك أساسا إلى الافتقار إلى الموارد. وكان للجزاءات التي فرضتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على النيجر، وهي عضو في القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، أثر على قدرة القوة على التنقل والتنسيق، وهما أمران أساسيان جدا في هذا الكفاح.

لا يزال الأمن البحري يشكّل مصدر قلق كبير للمنطقة دون الإقليمية. وقد ذكرت في الإحاطة التي قدمتها بشأن التقرير السابق أننا شهدنا انخفاضا في عدد الحوادث الأمنية البحرية. أما خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، فقد سجلت المنطقة دون الإقليمية أربعة حوادث متصلة بالأمن البحري، بما في ذلك حادث أخذ رهائن. غير أنه في الفترة نفسها، كان عدد الحوادث المسجلة في المنطقة البحرية للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أقل من عددها في الحيز البحري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأرحب بهذه الفرصة للإشارة إلى أن الدعم الدولي للأمن البحري في خليج غينيا قد زاد في أعقاب الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد مدونة ياوندي لقواعد السلوك. وبعد مرور العقد الأول على عملية ياوندي، يجب على المنطقة دون الإقليمية أن تظل يقظة وأن تكثف جهودها المتضافرة مع البلدان الأخرى في خليج غينيا، علاوة على الشركاء الإقليميين والدوليين. وتحقيقا لتلك الغاية، سيواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا العمل بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فضلا عن تعزيز الشراكة مع مجموعة أصدقاء خليج غينيا التابعة لمجموعة الدول السبع الموسعة بغية تنسيق تقديم الدعم لأصحاب المصلحة في المنطقة. وهذه المبادرات المتضافرة ضرورية للحفاظ على أمن هذا الطريق البحري المهم، متمثلا في خليج غينيا، والتصدي بفعالية

للأنشطة غير المشروعة من قبيل الاتجار بالسلع المحظورة والاتجار بالأشخاص. ولذلك، علينا جميعا أن نظل ملتزمين بكفالة السلامة والأمن في خليج غينيا.

وفي مجال العمل المناخي، أود أن أؤكد أن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا يشارك بنشاط في بناء القدرة على الصمود في المنطقة دون الإقليمية بالتعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والدول الأعضاء فيها والمجتمع المدني وكيانات الأمم المتحدة. وتشمل تلك الجهود التحليل الذي يستند إلى إثبات الصلات بين المناخ والسلام والأمن والجهود الرامية إلى مكافحة الآثار السلبية لتغير المناخ والتخفيف من حدتها والتكيف معها وكفالة أن يدعم العمل المناخي بناء السلام في المنطقة دون الإقليمية. وينبغي أن نشير إلى أنه بينما يمكن تصحيح أوجه القصور التي لوحظت في عدة بلدان في المنطقة، فإن الدعم المقدم من المؤسسات المالية الدولية أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى لمساعدة حكوماتها في تلبية الاحتياجات الملحة لشعوبها.

أود أن أختتم كلمتي بالقول إن المنطقة دون الإقليمية، فيما يتعلق بمهمة البناء على الزخم الإيجابي الذي تشهده والتصدي للتحديات التي ذكرتها، لديها أصول كبيرة – وهي الثروة الوفيرة التي تكمن تحت الأرض وحيوية شبابها ونسائها والاستقرار السياسي النسبي في غالبية دولها الأعضاء. وسعيا لتقديم دعم أفضل للمنطقة دون الإقليمية، يعمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في تنسيق وثيق مع الدول الأعضاء في مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل الاستفادة من مساعيها الحميدة، إلى جانب تقديم الدعم لوضع استراتيجيات إقليمية بشأن المسائل المتعلقة بالترحال الرعوي ومكافحة خطاب الكراهية وتغير المناخ. ويحدونا أمل وطيد في أن تكون الانتخابات المزمع إجراؤها في 20 كانون الأول/ديسمبر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي بلد مُسلّم بأهميته الاستراتيجية في المنطقة، سلمية من أجل ترسيخ الديمقراطية في البلد وتعزيز عملية بناء منطقة وسط أفريقيا يسودها السلام والاستقرار والازدهار.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد أباري على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – غابون وغانا وموزامبيق.

نرحب بتقرير الأمين العام (S/2023/934) ونشكر السيد عبدو أباري، الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، على إحاطته الشاملة والمعلومات ذات الصلة بالحالة في المنطقة.

على الصعيد السياسي، نشعر بالتفاؤل إزاء المبادرات الدينامية التي اتخذت في عدد من بلدان المنطقة والتي تهدف أساسا إلى تعزيز المؤسسات واستعادتها، بما يتماشى مع تطلعات السكان. وندعو المجتمع الدولي بوجه عام والمجلس بوجه خاص إلى النظر في تلك الجهود ودعم بلدان المنطقة في سعيها لتحقيق التنمية والسلام. وقد اتسم الزخم الإيجابي الذي شهدته الأشهر الأخيرة بالحفاظ على الاستقرار في البلدان التي تواجه تحديات أمنية واجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم الكبير المحرز في تنفيذ اتفاق الدوحة للسلام، الذي وقعه أصحاب المصلحة التشاديون في آب/أغسطس 2022، لا سيما من خلال التوقيع على مرسوم بإنشاء اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج واعتماد مشروع دستور منقح وإطلاق قائمة انتخابية منقحة في ضوء الاستفتاء الدستوري المقرر إجراؤه هذا الشهر. ورحبنا بتوقيع اتفاق المصالحة لعودة المنفيين خلال أحداث 20 أكتوبر/تشرين الأول 2022، مما سهل عودة زعيم المعارضة سوكسي ماسرا. ويشكّل التقدم السياسي المحرز في تشاد إنجازا كبيرا بالنظر لأنه يأتي في وقت تضرر فيه البلد كثيرا جراء النزاع في السودان.

وفي غابون، يلاحظ الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن بارتياح المبادرات التي اتخذتها السلطات الانتقالية لتحقيق الاستقرار

في البلد وتخفيف حدة التوترات السياسية، لا سيما الجهود التي تهدف إلى تعزيز الحكم الرشيد وتحسين المؤسسات والتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها البلد الشقيق. ونلاحظ أيضا الحوار النشط بين رئيس المرحلة الانتقالية وبلدان المنطقة. ونشعر بالتفاؤل إزاء الإعلان عن الجدول الزمني الانتقالي وشمول العملية الجارية لإصلاح النظام السياسي، التي سترتكز على إقامة حوار وطني، للجميع.

وعلى الصعيد الإقليمي، رحب الأعضاء الأفارقة الثلاثة بالتعاون بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، الذي مكن من إيفاد بعثة تقييم مشتركة للمنطقتين المتأثرتين بالأنشطة الإرهابية لبوكو حرام. ونرحب أيضا بالتعاون الإقليمي بشأن المسألة المهمة المتمثلة في تغير المناخ وأثره في الأمن.

ومن منظور أمني، يساورنا القلق إزاء أثر تغير المناخ في منطقة وسط أفريقيا. ففي حين أن المنطقة لا تسهم إلا بشكل هامشي في تغير المناخ، فإنها تظل واحدة من أكثر المناطق عرضة لعواقب الاختلال المناخي، لا سيما فيما يتعلق بأسلوب حياة سكانها. فتكرار الفيضانات المدمرة بشكل متزايد وطول فترات الجفاف والانكماش التاريخي في حجم بحيرة تشاد أمثلة مثالية في ذلك الصدد وتسهم في النزوح الداخلي للسكان والتوترات بين المجتمعات. ولذلك فإن تغير المناخ أصبح تدريجيا مسألة رئيسية فيما يتعلق بالأمن في المنطقة. ونرحب بالدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا، الذي تكتسي خبرته في مجال الأمن المناخي أهمية أساسية في تعزيز بناء السلام في المنطقة.

ويظل يساور مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن القلق إزاء استمرار أنشطة الجماعات المسلحة في شمال غرب وجنوب غرب الكاميرون التي تضاعف أعمالها الوحشية ضد السكان، ولا سيما النساء والأطفال، فضلا عن مهاجمة البنية التحتية المدنية مثل المدارس والمستشفيات. وتدين المجموعة تلك الأعمال بشدة وتدعو الجماعات المسلحة إلى نبذ العنف والعودة إلى عملية نزع السلاح والحوار.

ونرحب باستمرار عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تسهم إسهاما كبيرا في تخفيف حدة التوتر في البلد. ويتحتم على كل الجماعات المسلحة أن تنضم إلى عملية نزع السلاح وإعادة الإدماج بغية تحقيق سلام دائم في البلد. وينبغي أن نتذكر أن عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج البالغة الأهمية لاستقرار عدة بلدان في المنطقة كثيرا ما تكون، من دون تمويل كاف، غير فعالة وتسهم في عودة ظهور أزمات أخطر. ولذلك، تدعو المجموعة جميع الشركاء إلى مواصلة دعمهم المالي لضمان إنجاز برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي وضعت في المنطقة على النحو السليم وفي الوقت المحدد.

وتحث المجموعة كذلك على تعزيز التعاون عبر الحدود بين دول المنطقة وخارجها وتذكر بمثال العمليات المشتركة التي تقودها جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وأوغندا ضد التهديدات المتداخلة. ونرحب كذلك بحقيقة أن ذلك التعاون لمكافحة التهديدات العابرة للحدود يجري تعزيزه على مستوى المكاتب الإقليمية وبين المنظمات دون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وما زالت المسألة الإنسانية في أفريقيا الوسطى تتأثر إلى حد كبير بالنزاع في السودان. فتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى – وهما بلدان أضعفتهما أصلا الأزمات الداخلية – تتحملان العبء الإنساني لذلك النزاع.

ويستمر عدد الأشخاص المحتاجين حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية في الازدياد، حيث ارتفع من 6.9 ملايين إلى 7.6 ملايين، وفقا للأرقام الواردة في تقرير الأمين العام. وللحيلولة دون انهيار نظام المساعدة الإنسانية، من الضروري أن تمول خطة الاستجابة الإنسانية المنقحة لعام 2023 بشكل كاف. وتردد المجموعة نداء الأمين العام إلى المانحين والشركاء الدوليين لتمويل خطط التدخل الإنساني في

المنطقة، ولا سيما في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي الختام، نعيد تأكيد دعمنا للممثل الخاص أباري وفريقه ونشكرهم على جهودهم الدؤوبة على الأرض.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام أباري على إحاطته.

سأتناول أربع نقاط اليوم.

أولا، كما يشير الأمين العام في تقريره (S/2023/934)، فإن المنطقة تواجه خطرا مستمرا من عدم الاستقرار، سلطت الضوء عليه الانقلابات وأعمال العنف الأخيرة. وكما يذكرنا المؤتمر الثامن والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي عقد مؤخرا، فإن الضعف يتفاقم بسبب تغير المناخ. وتحث المملكة المتحدة الدول الأعضاء في المنطقة على الالتزام بعمليات سياسية وانتقالية شاملة وذات مصداقية وخاضعة للمساءلة وعلى العمل مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. ويجب على المجلس أيضا أن يضطلع بدوره في دعم التأثيرات الهامة لمكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا المحققة للاستقرار في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك فيما يتعلق بتغير المناخ.

ثانيا، عندما قدم الممثل الخاص أباري إحاطة إلى المجلس في حزيران/يونيه (انظر S/PV.9338)، تكلم عن الفرص والتحديات في المنطقة من خلال الانتخابات والعمليات الانتقالية. وفي ذلك الصدد، ترحب المملكة المتحدة بالتقدم الذي أُحرز بشأن الانتقال السياسي في تشاد. ونحث السلطات على ضمان أن تكون عملية الاستفتاء سلمية وشاملة وتحترم الحقوق والحريات الأساسية. ونشكر تشاد والدول الأخرى في المنطقة على دعمها المستمر للاجئين من السودان. وقد قدمت المملكة المتحدة 18 مليون دولار لدعم الاستجابة الإنسانية في شرق تشاد.

ثالثا، هناك فرصة لنقطة تحول في غابون. وتحث المملكة المتحدة السلطات الانتقالية على ضمان العودة إلى النظام الدستوري من خلال عملية انتقالية شاملة وذات مصداقية. ونحن طمئنون إلى خارطة الطريق للانتخابات في آب/أغسطس 2025 ونأمل أن نرى حوارا وطنيا شاملا حقا في نيسان/أبريل 2024. ونحث السلطات الانتقالية على تحقيق التطلعات الديمقراطية لجميع الغابونيين، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا ومشاركة الشركاء الإقليميين.

وأخيرا، لا تزال هناك تحديات تواجه إحراز تقدم في الكاميرون. ويساور المملكة المتحدة قلق بالغ إزاء العنف المستمر وتواصل العمل مع الشركاء المتعددي الأطراف للتخفيف من أسوأ آثاره على السكان، بما في ذلك عن طريق دعم المدافعين عن حقوق الإنسان وصانعات السلام من النساء. ونحث الأطراف على كفالة أن تكون جهود الحوار شاملة.

السيد داي بينغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثل الخاص أباري على إحاطته.

في ضوء تقرير الأمين العام (S/2023/934)، أود أن أشدد على النقاط التالية.

أولا، بذلت بلدان المنطقة جهودا هائلة للحفاظ على الاستقرار السياسي وتحسين الحكم الوطني. وظلت الكاميرون تنفذ بنشاط، في الآونة الأخيرة، نتائج حوارها الوطني الرئيسي وتعزز تنمية وتعمير منطقتيها الجنوبية الغربية والشمالية الغربية. واعتمدت جمهورية أفريقيا الوسطى بنجاح دستورا جديدا، بينما ستجري تشاد استفتاء دستوريا قريبا. إن العالم بأسره يشهد على تلك التطورات. وفي العام المقبل، ستبدأ بعض بلدان المنطقة عمليات انتقال سياسي وتجري انتخابات عامة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بلدان المنطقة في اتباع مسار إنمائي ملائم تماما لظروفها الوطنية مع احترام سيادتها وملكيتها.

ثانيا، حققت العمليات الإقليمية لمكافحة الإرهاب نتائج رئيسية. فقد نزعت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى سلاح عدد كبير من المقاتلين السابقين في جيش الرب للمقاومة. وتستحق تلك الجهود تقديرنا الكامل. وفي الوقت نفسه، شنت بوكو حرام وتنظيم داعش هجمات متكررة، ولا تزال الجماعات المسلحة غير المشروعة والقوات الانفصالية تهدد أمن بلدان المنطقة، ويؤثر النزاع في السودان على جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

وتؤيد الصين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في قيادة بلدان المنطقة إلى تبني مفهوم الأمن المشترك، وتعزيز آليات الأمن الجماعي، والعمل معا للتصدي للتحديات الأمنية. وينبغي لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا أن يقدم المساعدة في بناء آليات أمنية إقليمية، بينما ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم دعما ماليا وتقنيا أكبر لبناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب وإصلاح قطاع الأمن وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

إن مشاكل القرصنة في خليج غينيا في تزايد مؤخرا، حيث تعرض عدد من سفن الصيد والسفن التجارية لعمليات سطو وهجمات مسلحة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم إجراءات مكافحة القرصنة التي تتخذها بلدان المنطقة وأن يستكشف سبل التعاون في العمليات المشتركة لإنفاذ القانون والحراسة المشتركة للسفن من أجل الحفاظ على الأمن البحري في المنطقة.

ثالثا، من المهم التركيز على الأسباب الجذرية للنزاع. وقد أجرى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تقييما مشتركا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لأثر بوكو حرام حدد المصاعب الاقتصادية كمحرك رئيسي للشباب الذين ينضمون إلى الجماعات المتطرفة وينخرطون في أنشطة غير قانونية. ويبين ذلك التقييم على نحو تام أن الفقر والتنمية غير المتكافئة يمكن أن يكونا أرضا خصبة للتطرف والنزاع والعنف.

لقد ابتدرت الصين، خلال رئاستنا للمجلس في الشهر الماضي، مناقشة مفتوحة بشأن تعزيز استدامة السلام من خلال التنمية المشتركة (انظر S/PV.9482). وكان الهدف الرئيسي للمناقشة جعل المجلس يركز بشكل أفضل على الصلة الجوهرية بين السلام والتنمية واقتراح حلول إنمائية لتحقيق السلام الدائم. وإذ أن العديد من البلدان في وسط أفريقيا تواجه تحديات صعبة في مجال الحد من الفقر والتنمية، فإن الصين تؤيد تركيز مكتب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا تركيزا أكبر، في عمله في المستقبل، على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات من منظور إنمائي بغية استكشاف مسارات وحلول أكثر فعالية لتحقيق سلام دائم في المنطقة.

وتتابع الصين عن كثب التحديات التي يسببها تغير المناخ في المنطقة. وفي المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي عقد في دبي، أكد الأمين العام غوتيريش أن البلدان النامية، بما في ذلك في أفريقيا، في حاجة ماسة إلى الدعم المالي والتقني لمواجهة تغير المناخ، ودعا البلدان المتقدمة النمو إلى توضيح حالة تسليم مبلغ الـ 100 بليون دولار الذي تم التعهد به لتمويل المناخ. وتدعو الصين المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، إلى الاستجابة لنداء الأمين العام وتقديم دعم أكبر لبلدان المنطقة.

السيد فرانسا دانيز (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص عبدو أباري على إحاطته الشاملة بشأن الحالة في وسط أفريقيا.

تشيد البرازيل بمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على دوره في تعزيز الدبلوماسية الوقائية والوساطة وتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. فتعزيز التنسيق والشراكات أمر أساسي للسلام والأمن الإقليميين. وأود أن أشدد على ثلاث نقاط حاسمة.

أولا، نتفق مع تقرير الأمين العام (S/2023/934) بشأن أهمية العمليات السياسية السلمية وذات المصداقية والشاملة للجميع في بناء السلام المستدام في وسط أفريقيا. ويساورنا القلق إزاء التغييرات غير الدستورية للحكومات في المنطقة. ومن الضروري معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة، بما في ذلك قضايا الحوكمة. وتؤيد البرازيل الجهود الرامية إلى استعادة النظام الدستوري وتعزيز سيادة القانون وتيسير العمليات الانتخابية والانتقالية الشاملة للجميع. ويجب حماية الحريات المدنية، بما في ذلك حرية التعبير، وينبغي أن يكون الحوار السياسي واسع النطاق.

ثانيا، إن التحديات الأمنية المستمرة في المنطقة، بما في ذلك النزاعات المسلحة والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب والتوترات المتصاعدة بين المجتمعات المحلية، تثير قلقا عميقا. ونشعر بقلق خاص إزاء الحالة في حوض بحيرة تشاد، حيث أثرت الأعمال القتالية

على مجتمعات محلية بأكملها وأغلقت مئات المدارس، مع ما يترتب على ذلك من تأثير خطير على مستقبل الأطفال. وتقدر البرازيل المبادرات الإقليمية والجهود التي تبذلها الدول للتصدي لتلك التحديات ودعم حقوق الإنسان وإدماج وجهات نظر النساء والشباب.

ثالثا، تواصل البرازيل رصد الأمن البحري في خليج غينيا عن كثب. وفي حين أن الزيادة في حوادث الأمن البحري محدودة، فإنها تبرز الحاجة إلى زيادة التعاون، بما في ذلك من خلال هيكل ياوندي ومدونة ياوندي لقواعد السلوك، لا سيما في ضوء الذكرى السنوية العاشرة لإطلاق عملية ياوندي. والبرازيل، بوصفها عضوا في منطقة السلام والتعاون لجنوب المحيط الأطلسي ومجموعة أصدقاء خليج غينيا، ستواصل دعم بلدان المنطقة من خلال التعاون والعمليات البحرية المشتركة، بما في ذلك المناورات المتعددة الجنسيات مثل عملية غينيكس. ولاحظنا التنفيذ الناجح لعملية غينيكس الثالثة في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر. وتدعم تلك التدريبات بلدان خليج غينيا في التصدي للتحديات التي تواجه الأمن البحري وتحسن قابلية التشغيل البيني بين القوات البحرية البرازيلية والقوات البحرية وخفر السواحل في المنطقة.

وتشدد البرازيل على أهمية التصدي للتحديات الطويلة الأمد في وسط أفريقيا، مثل قضايا التنمية الاقتصادية والاستبعاد الاجتماعي، بغية التغلب على انعدام الأمن المزمن وتحقيق الاستقرار الطويل الأجل. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل للممثل الخاص أباري وفريقه ونشيد بهم على جهودهم الدؤوبة في الميدان.

السيد أولميدو (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أنا أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الوافية جدا، وأكرر دعم فرنسا الكامل له.

تشيد فرنسا بمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على جهوده والعمل الذي يقوم به لتعزيز الروابط بين المكتب والمنظمات الإقليمية الأفريقية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

أولا، فيما يتعلق بالحالة الناجمة عن الأزمة في السودان، تشيد فرنسا بالبلدان المجاورة للسودان، ولا سيما تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، على جهودها في استقبال اللاجئين. ويساهم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في الاستجابة الإنسانية للحالة، وتكرر فرنسا، التي تبلغ مساهمتها الإنسانية في هذه الأزمة الآن أكثر من 55 مليون يورو، تضامنها مع الشعب السوداني وبلدان المنطقة.

ثانيا، فيما يتعلق بالعمليات السياسية في المنطقة، ينبغي أن تمكن التحولات التي حدثت في عدة بلدان في الأشهر الأخيرة من العودة إلى الديمقراطية والمشاركة الكاملة لجميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب. ونأمل أن تكون المراحل التالية من تلك العمليات شاملة للجميع وسلمية وذات مصداقية. وفي غابون، أعلنت الحكومة الانتقالية جدولا زمنيا لعمليتها الانتقالية، تمشيا مع طلبات مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وقد أحطنا علما بالتفاصيل التي قدمها الممثل الخاص بشأن تلك العملية، بما في ذلك ما تحظى به من مصداقية ودعم شعبيين. وفي تشاد، تدعو فرنسا إلى مواصلة العملية الانتقالية وتأمل أن يجري استفتاء 17 كانون الأول/ديسمبر في ظروف تفضي إلى العودة السلمية إلى النظام الدستوري. ويجب على السلطات أن تعمل بهدف إجراء انتخابات حرة وشفافة وذات مصداقية وشاملة للجميع.

وفي الكاميرون، لا تزال فرنسا تشعر بالقلق إزاء الحالة في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية. ونحث السلطات على مواصلة الحوار بغية إيجاد حل سياسي للأزمة يرمي إلى ضمان استقرار البلد ككل وأمن سكانه. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، ترحب فرنسا بالتزام السلطات بعملية السلام. كما أن تسريح عدة فصائل من جيش الرب للمقاومة علامة مشجعة للبلد، وينبغي أن يستمر العمل الجاري للتمكين من عودة الأشخاص الذين ما زالوا لاجئين في البلدان المجاورة.

وفيما يتعلق بنقطتي الأخيرة، أود أن أتناول مسألة تغير المناخ. وتشعر فرنسا بالقلق إزاء آثاره في وسط أفريقيا. وتواجه المنطقة ظواهر جوية قاسية بشكل متزايد. ويوجز تقرير الأمين العام (S/2023/934) المخاطر التي يشكلها ذلك على استقرار وأمن عدة بلدان. ففي تشاد والكاميرون، على سبيل المثال، تؤدي الفيضانات وتحات الأراضي

الزراعية إلى نزوح السكان في مناطق هشة بالفعل وزيادة المنافسة على الموارد المتضائلة. ونقدر عمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بالتعاون مع المنظمات دون الإقليمية، للتصدي لتلك التحديات وتعزيز استجاباتنا المشتركة لها. ويجب على المجلس أن يستمع إلى أصوات بلدان المنطقة بشأن هذا الموضوع.

السيد إيريا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام أباري على إحاطته.

بما أن المنطقة لا تزال تواجه تحديات متعددة الأوجه، بما في ذلك التهديدات المستمرة للإرهاب والنزاع وهشاشة النظم السياسية، فإن دور المساعي الحميدة لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا أساسي لدعم القيم الأساسية وتعزيز قدرة المنظمات دون الإقليمية على منع نشوب النزاعات والوساطة وتوطيد السلام. وفي هذا الصدد، أعرب عن تقديرنا لجهود الوساطة التي بذلها مكتب الأمم المتحدة في أعقاب استيلاء الجيش على السلطة في غابون في وقت سابق من هذا العام ورحبنا بإعلان السلطات الغابونية لاحقا عن خارطة طريق للانتقال الديمقراطي وإجراء انتخابات رئاسية والمقرر إجراؤها مبدئيا في آب/أغسطس 2025.

وعلى الجبهة السياسية، نلاحظ حدثين رئيسيين سيجريان في المنطقة في وقت لاحق من هذا الشهر – الاستفتاء الدستوري في تشاد، المقرر إجراؤه في 17 كانون الأول/ديسمبر، وهو معلم بارز في الانتقال إلى الحكم المدني، والانتخابات العامة المقرر إجراؤها في 20 كانون الأول/ديسمبر في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الأهمية بمكان إجراؤهما بطريقة حرة ونزيهة وسلمية وشفافة وشاملة للجميع.

وعلى الجبهة الأمنية، ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار العنف في شمال غرب وجنوب غرب الكاميرون ونشجب استهداف المدنيين والهجمات على المدارس والمستشفيات. وندعو حكومة الكاميرون إلى التعاون البناء فيما يتعلق بإعادة الإعمار والتنمية في تلك المناطق، على أساس "الحوار الوطني الرئيسي" لعام 2019.

لا تزال منطقة وسط أفريقيا تواجه حالة إنسانية مزرية تزداد تفاقما بسبب الآثار الضارة لتغير المناخ، مثل انعدام الأمن الغذائي والنزوح القسري والنزاعات بين المزارعين والرعاة. وتشيد اليابان بجهود البلدان والمنظمات دون الإقليمية لمعالجة قضايا المناخ والسلام والأمن. ونرحب كذلك بالتواصل المستمر لمكتب الأمم المتحدة مع مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن وضع استراتيجية إقليمية مراعية لحالات النزاع بشأن تغير المناخ والتنمية القادرة على الصمود. والآن، فيما يتعلق بالتصدي للتحديات المتعددة المستويات التي تواجه المنطقة، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

النقطة الأولى هي الأهمية المحورية للحوكمة الرشيدة القائمة على سيادة القانون. ولتحقيق السلام والأمن المستدامين، يجب أن تكون الحكومات قادرة على توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها وكسب ثقة السكان واحترامهم. ومن أجل القيام بذلك، هناك حاجة إلى مؤسسات قوية وقادرة على الصمود مدعومة برأس مال بشري متمكن ومجتمعات قوية. يمكن للمجتمعات التي تتمتع بمستويات عالية من الثقة أن تواجه بشكل جماعي تهديدات انعدام الأمن والتطرف والتغير البيئي.

ثانياً، يجب على جميع المساعي أن تستوعب الجميع ويجب أن تصغي إلى أصوات النساء والشباب والفئات المهمشة. يجب أن يشعر الناس بأنهم عناصر تغيير في مجتمعاتهم. ومن دون ذلك، لا يمكن لأي حكومة أو مؤسسات أو مجتمعات محلية أن تكسب الثقة.

ثالثاً، يجب على المجتمع الدولي، في دعم هذه الجهود، أن يعتمد نهجاً كلياً يستند إلى الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، ويشمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها، فضلاً عن المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني.

ولطالما قدمت اليابان الدعم لبلدان المنطقة، ولا سيما للبلدان التي تستضيف بسخاء أعداداً كبيرة من النازحين، بما في ذلك الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وتؤكد اليابان من جديد دعمها المستمر في مساعيها للتصدي للتحديات العديدة والسعي إلى تحقيق السلام والاستقرار.

السيد كاميليري (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام أباري على إحاطته الشاملة اليوم.

في البداية، أود أن أكرر الإعراب عن أسف مالطة لأن مجلس الأمن لم يتمكن من اعتماد بيان رئاسي بشأن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. تغطي ولاية مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا 11 بلداً، شهد بعضها مؤخراً تغييرات غير دستورية في الحكومات. ويتعامل بعضها الآخر مع عمليات انتقالية معقدة، ويصارع العديد منها الإرهاب والتطرف العنيف. إن العنف القبلي منتشر على نطاق واسع، ولا تزال القرصنة تشكل تهديداً للدول الساحلية، وتوجد بعثتان من بعثات حفظ السلام الرئيسية في أفريقيا في هذه المنطقة الجغرافية. ومن الأهمية بمكان أن يظهر المجلس بصورة جماعية التزامه تجاه المنطقة.

تعد منطقة وسط أفريقيا واحدة من أكثر المناطق ضعفاً وتضرراً بشكل غير متناسب عندما يتعلق الأمر بالصدمات المناخية والبيئية. ولا تزال حالات الجفاف الشديد والفيضانات تدفع بالنزوح. ولارتفاع منسوب مياه البحر تأثير سلبي على الدول الساحلية، مما يلحق الضرر بالمنازل والمباني والمزارع. ولا يمكننا أن نتجاهل مئات الوفيات الناجمة عن النزاعات المتأتية عن المناخ، وخاصة بين المزارعين والرعاة، والمخاطر المتزايدة على الفئات الضعيفة، ولا سيما الأطفال. كما تؤدي أزمة المناخ إلى تضخيم أوجه عدم المساواة الهيكلية بين الجنسين، حيث تعتمد العديد من نساء المنطقة في المقام الأول على سبل عيش معرضة للتأثر بالمناخ. ويمكن أن يساعد تعزيز حقوق المرأة في الأراضي وربطها بالأسواق والتمويل على توسيع نطاق التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره. ونشكر الممثل الخاص للأمين العام أباري على جهوده الدؤوبة في مناصرة قضايا المناخ والسلام والأمن. ونشيد أيضاً بعمل مستشار المناخ في فريق مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، الذي يدعم لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في وضع استراتيجية إقليمية تراعي ظروف النزاع بشأن تغير المناخ والتنمية القادرة على الصمود، وبروتوكول إقليمي بشأن الترحال الرعوي واتحاد مؤسسات إقليمي.

إن تزايد عدد المدارس التي أغلقت خلال الفترة المشمولة بالتقرير مثير للقلق. ونردد الدعوة القوية التي وجهها الزعماء الدينيون في الكاميرون لإجراء حوار بين الحكومة والجماعات المسلحة، دعماً لحملتهم الأخيرة المشتركة بين الأديان لإعادة فتح المدارس. وعلاوة على ذلك، أدى العنف المسلح إلى تعطيل مئات المدارس في منطقة بحيرة تشاد، مما أدى إلى حرمان آلاف الأطفال من التعليم.

كما تأثرت تشاد بشدة بالنزاع السوداني، حيث يعبر الحدود أكثر من 000 500 لاجئ وعائد. ولا تزال الانقسامات العرقية آخذة في الازدياد، ونشعر ببالغ القلق إزاء زيادة خطر عبور النزاع للحدود السودانية. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الوكالات الدولية لتلبية الاحتياجات الإنسانية، لا تزال الحالة مأساوية. وندعو إلى تقديم الدعم، بما في ذلك في مجال التنمية الطارئة، لمساعدة المجتمعات المضيفة في التعامل مع حالة الطوارئ هذه. ولكن لن تكون المساعدة كافية أبداً من دون حل سياسي. وفيما يتعلق بالانتقال الداخلي في تشاد، نلاحظ التدابير التوفيقية التي تنفذها السلطات الانتقالية. وندعوها إلى ضمان استيعاب الجميع في جميع الخطوات المقبلة على سبيل الأولوية. ويمثل الاستفتاء المقبل خطوة كبيرة حاسمة الأهمية. ونأمل أن يتم بهدوء، مع إعطاء الأولوية للمسألة الأساسية المتمثلة في اللامركزية من أجل التصدي الفعال للمظالم الاجتماعية. ونشيد أيضاً بالتآزر بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في منع ومكافحة خطاب الكراهية.

وفي الختام، تعتقد مالطة أن من الأهمية بمكان مواصلة الجهود التعاونية الإقليمية ومناصرة الحوكمة الموثوق بها والتي تستوعب الجميع. ومن خلال هذه المساعي، يمكننا أن نمهد الطريق لسلام دائم يتردد صداه مع التطلعات الجماعية لشعوب وسط أفريقيا.

السيدة إفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نود أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد عبدو أباري، على إحاطته.

ويؤيد الاتحاد الروسي أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا التي تهدف إلى تعزيز السلام والأمن في المنطقة. ونحيط علماً بأعمال الوساطة التي يقوم بها المكتب بالاتصال المباشر مع الأطراف في المجالات الإشكالية وبالتنسيق مع الآليات والرابطات الإقليمية. ونرى المكتب أداة هامة في الدبلوماسية الوقائية الدولية.

إن التحديات التي تواجه بلدان المنطقة دون الإقليمية معقدة. ونعلق أهمية خاصة على الجهود الإقليمية الرامية إلى وضع نهج منسقة لمكافحة الإرهاب. ويساورنا القلق إزاء استمرار القدرة التدميرية لبوكو حرام وأنشطة الجماعات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في المنطقة. وننوّه بفعالية جهود الدول الأفريقية من خلال القوات المسلحة الإقليمية المتعددة الجنسيات. ونعتقد أن هناك حاجة إلى ضمان حصولها على تمويل ومساعدة يمكن التنبؤ بهما من المجتمع الدولي.

ويساورنا القلق إزاء استمرار الهجمات المسلحة على السفن التجارية في خليج غينيا. ومن المهم تسخير موارد المجتمع الدولي لتعزيز قدرة الدول الساحلية على مكافحة القرصنة. وقد لاحظنا تطورات إيجابية في ذلك الصدد، ونأمل أن تتعزز في هذه المنطقة الهامة. ويساورنا القلق إزاء اندلاع العنف في شمال غربي الكاميرون وجنوبيها الغربي. ونعتقد أن من الأهمية بمكان نبذ العنف وإيجاد سبل لحل الخلافات عن طريق المفاوضات. وما فتئنا نتابع العملية الانتقالية في تشاد التي تقوم على أساس تنفيذ توصيات الحوار الوطني التشادي. ونحيط علماً بقرارات السلطات الانتقالية في غابون بالعودة إلى الحكم الدستوري ضمن الإطار الزمني المتفق عليه.

ونرصد عن كثب التطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبدعم من الشركاء، بما في ذلك الاتحاد الروسي، تمكنت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى من تجاوز أصعب مرحلة في الكفاح ضد الذين حاولوا تحقيق تغيير غير دستوري للحكومة بالوسائل المسلحة. وسنواصل مساعدة بانغي في كفاحها ضد الجماعات المسلحة غير المشروعة وفي توسيع وجود الدولة في مناطق البلد بغية التوصل إلى تسوية نهائية. وننوه، على وجه الخصوص، بالعملية الناجحة التي اضطلعت بها جمهورية أفريقيا الوسطى وأوغندا بمشاركة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لإعادة المقاتلين السابقين في جيش جمهورية الرب للمقاومة إلى أوطانهم.

ونشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية الأليمة في المنطقة. تشير الإحصاءات المتعلقة باللاجئين والنازحين داخلياً والمحتاجين إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية إلى الحاجة لزيادة الدعم المقدم إلى دول وسط أفريقيا. أولاً وقبل كل شيء، ينطبق ذلك على ما يحدث في السودان والصعوبات الواسعة النطاق المرتبطة بالنزاع بالنسبة للدول المجاورة.

ونعتقد أن الدور الرئيسي في منع الأزمات وحل النزاعات ينبغي أن تؤديه دول المنطقة نفسها، مع الدعم الدولي اللازم. ومن جانبنا، سنواصل دعم كيانات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة وتقديم المساعدة اللازمة لبلدان وسط أفريقيا على أساس ثنائي.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، السيد أباري، على إحاطته.

على نحو ما سمعنا اليوم، تواجه منطقة وسط أفريقيا حالياً مخاطر غير مسبوقة تهدد السلام والأمن. وتلك التحديات إقليمية في الأساس، ولذلك يجب أن تكون الاستجابات إقليمية أيضاً. وإن التعاون بين جميع الأطراف الفاعلة في وسط أفريقيا ضروري لبناء السلام.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أود أن أبرز ثلاث نقاط:

أولاً، إن الحالة الأمنية والإنسانية المتدهورة في بعض المناطق تؤثر على وسط أفريقيا بأسره. ولا تزال النزاعات المسلحة والعنف القبلي والتهجير القسري تؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية والأمنية في المنطقة. ففي السودان، على سبيل المثال، كانت الخسائر التي لحقت بالسكان المدنيين كارثية من جراء القتال بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. وقد تسبب ذلك النزاع في أكبر أزمة نزوح في العالم، وكان له أثر واضح في بلدان الجوار. ونذكّر جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ونود أن نشكر بلدان الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولا سيما تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، على استقبال الأشخاص الفارين من النزاع وعلى إبقاء حدودها مفتوحة. تلك البلدان بحاجة إلى دعمنا الكامل لضمان حماية اللاجئين بصورة كريمة وتلبية احتياجات سكانها.

ثانياً، إن العمليات الديمقراطية الشاملة التي تحترم حقوق الإنسان ضرورية لتوطيد السلام الدائم في المنطقة. ويجب إعطاء الأولوية

للجهود الوقائية الجادة. ونرحب بجهود الممثل الخاص للنهوض بالدبلوماسية الوقائية وبناء السلام. فقد كانت مساعيه الحميدة في غابون وتشاد، على وجه الخصوص، أساسية في تعزيز الحيز المدني والنهوض بالحوار بين السلطات والمعارضة. وفي هذا الصدد، تدعم سويسرا السلطات الانتقالية في تشاد في تنفيذ توصيات الحوار الوطني السيادي والشامل للجميع. ومن الضروري ضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان بغية ضمان إقامة مجتمعات ديمقراطية سلمية. وفي هذا الصدد، نأسف لزيادة تقييد الحيز المدني في سياقات معينة، ولا سيما في الكاميرون وبوروندي. ويجب ألا تستخدم الانتماءات السياسية للناس أو ميولهم الجنسية أو مهنة الصحافة كأسباب للتمييز.

ثالثاً، يؤثر تغير المناخ تأثيراً سلبياً على السلام والأمن في جميع أنحاء وسط أفريقيا، على نحو ما أكد الممثل الخاص في عدة مناسبات. فالظواهر الجوية القصوى تزداد شيوعاً في المنطقة. وهي تجبر الناس على الانتقال، وتزيد من انعدام الأمن لديهم، وتؤثر في قدرتهم على إعمال حقوقهم الأساسية. لذلك فمن الجدير بالثناء أن يكون لدى مكتب الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى مستشار لشؤون المناخ والسلام والأمن. فهذه القدرة توفر دعماً هاماً في تحليل المخاطر المرتبطة بالنزاعات على الموارد الطبيعية، تلك المخاطر التي تتفاقم بفعل الآثار الضارة لتغير المناخ.

واستجابة لتلك التحديات، تدعم سويسرا تعزيز تربية الماشية الرعوية في تشاد، مما يساعد على تحسين التكيف مع تغير المناخ. فهذا النوع من المشاريع ضروري للأمن الغذائي الإقليمي ويخلق فرصاً اقتصادية لمنع العنف.

ونشكر الممثل الخاص ومكتب الأمم المتحدة في كوت ديفوار، على وجه الخصوص، على تركيزه القوي على منع نشوب النزاعات، بما في ذلك اعتبارات المناخ والسلام والأمن، بما يتماشى مع البيان الرئاسي لعام 2018 (S/PRST/2018/17). وتؤيد سويسرا الجهود التي تبذلها غابون والمملكة المتحدة لإصدار إعلان جديد. وعلى الرغم من كل الأزمات التي نواجهها، يجب أن نواصل الوفاء بالتزامنا تجاه منطقة وسط أفريقيا. وبعد ثلاث سنوات، حان الوقت الآن لكي يبعث المجلس برسالة عن دعمه للعمل القيم الذي يقوم به هذا المكتب الإقليمي.

السيد سباسي (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد أباري، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته. وأود أن أثير بضع نقاط أبرزها تقرير الأمين العام (S/2023/934).

إن التحديات التي تواجهها منطقة وسط أفريقيا متعددة الأوجه ومتجذرة، وتتفاقم بفعل النزاعات المستمرة. ولهذا السبب ينبغي أن ندعو إلى إيجاد حلول تعزز الحوكمة الشاملة وتعالج الأسباب الجذرية للنزاعات. ولا يمكن أن تتحقق هذه الحلول إلا من خلال استكمال التحولات والإصلاحات الديمقراطية بشفافية وبصورة شاملة.

وتنوه ألبانيا بالتقدم المحرز في تشاد لتنفيذ اتفاق الدوحة للسلام وإجراء الاستفتاء الدستوري المقبل والانتخابات العامة في عام 2024. ونردد دعوة الأمين العام إلى تعزيز الجهود الرامية إلى النهوض بحقوق الإنسان، بما في ذلك مكافحة الإفلات من العقاب. إن إنشاء نظم خاضعة للمساءلة وتشاركية في المنطقة، تجسد إرادة الشعوب، هو قوة حاسمة لتعزيز شرعية القيادة، فضلاً عن النهوض بالحوار والمصالحة.

وبينما نشعر بالتفاؤل إزاء التقدم المحرز في الكاميرون، لا سيما مع عودة النازحين داخلياً والتحسينات الاقتصادية في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية، فإننا نرحب ببذل المزيد من الجهود لدعم الحوار الوطني بين الحكومة والجماعات المسلحة، بهدف تحقيق السلام الدائم وحماية المدنيين.

ويقودني ذلك إلى النقطة التالية – وهي الحالة الأمنية المتقلبة في العديد من بلدان المنطقة التي ظهرت في صورة ملايين النازحين داخلياً أو اللاجئين الذين يعيشون في ظروف مفزعة، محرومين من ضروريات الحياة. كانت الجهود الإقليمية لمحاربة بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد مشجعة. ومع ذلك، ومن أجل كسر سيطرة الجماعات الإرهابية على مناطق معينة تغيب فيها سلطة الدولة، ينبغي تقديم المزيد من الدعم الدولي إلى قوة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات في حوض بحيرة تشاد والاستراتيجية الإقليمية. ونشير أيضاً مع قلق خاص إلى استمرار استهداف المرافق التعليمية والطبية في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من الكاميرون، مما يحرم أطفالاً من حقهم في التعليم ويحطم تطلعاتهم تحت وطأة الفقر وانعدام الأمن.

وإذ ننتقل إلى التركيز على الأثر المأساوي للحرب الأهلية السودانية، نحيي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى اللتين فتحتا قلوبهما وبيوتهما للاجئين السودانيين على الرغم من التحديات التي تواجهانها. وينبغي ألا يتركهما المجتمع الدولي تتحملان وطأة هذه الأزمة الإنسانية وحدهما. وفي خضم هذه التحديات، يجب أن نظل يقظين إزاء التدهور البيئي للنظم الإيكولوجية الهشة في المنطقة وتأثيره الهائل على المجتمعات. إن سبل عيش أولئك الذين يعتمدون على الموارد الطبيعية معرضة للخطر بسبب الصدمات المناخية، مما يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي وندرة المياه والنزوح والاشتباكات بين المجتمعات، على النحو المبين في تقرير الأمين العام. إن الجهود المشتركة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، التي نؤيدها تأييداً كاملاً، لا تزال حاسمة الأهمية.

وبما أن هذه هي آخر جلسة لألبانيا بشأن هذه المسألة، أود أن أشدد على أننا يجب أن نواصل الدعوة لإيجاد حلول سياسية من أجل عكس اتجاه التيار وتأمين مستقبل أكثر إشراقاً للمنطقة. كما أنه لا يتعين علينا أن نقدم المزيد من المعونة الإنسانية الفعالة وحسب، بل وأن نقدم أيضاً بدائل تعليمية واقتصادية يمكن أن تكسر حلقة الفقر وتخلق مستقبلاً مفعماً بالأمل للأجيال القادمة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد أباري، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات، ويسرني أن أرحب بعودته إلى المجلس.

أود أولاً أن أعرب عن التزام بلدي الراسخ بدعم التطلعات الديمقراطية لشعوب وسط أفريقيا. فهناك عدد من التحديات الملحة في المنطقة، بما في ذلك دعم التحولات الديمقراطية الشاملة والمستدامة في تشاد والغابون، والانتخابات المقبلة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتهديد المستمر من بوكو حرام.

لقد حان الوقت لكي تتخذ حكومة تشاد خطوات ملموسة نحو تهيئة مستقبل ديمقراطي. وأشجع الممثل الخاص أباري على تيسير المشاركة الكاملة لجميع جماعات المعارضة السياسية غير المسلحة في المرحلة الانتقالية. وأثني على تشاد لفتح حدودها أمام اللاجئين السودانيين، غير أنني لا أزال قلقاً من أن الأزمة قد تزيد من عدم الاستقرار في المنطقة. وتكرر الولايات المتحدة دعوتها لتشاد إلى دعم إيجاد حل سياسي سلمي للحرب في السودان ومنع نقل المساعدات المادية إلى أي من القوات المتحاربة هناك.

وبالمثل، تؤكد الولايات المتحدة من جديد التزامها بدعم غابون في إجراء انتقال إلى الحكم المدني الديمقراطي يكون مستداماً وفي أوانه وتعزيز المصالح الأمنية المشتركة في خليج غينيا. وسنواصل العمل عن كثب مع شعب غابون والشركاء الإقليميين تحقيقاً لذلك الغرض. وقد بدأت الولايات المتحدة في استئناف التعاون الأمني والبيئي والإنمائي الثنائي مع غابون منذ أن أعلنت الحكومة الانتقالية هناك عن جدول زمني مفصل يفضي إلى إجراء الانتخابات بحلول آب/أغسطس 2025. وستستأنف تلك البرامج والأنشطة على هيئة دورات مرتبطة بالتقدم الذي تحرزه الحكومة الانتقالية بشأن المعايير التي فرضتها على نفسها على مدار الأشهر الـ 20 المقبلة.

وإذ أنتقل إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، تدعو الولايات المتحدة الحكومة والمعارضة إلى التواصل بصورة بناءة وشفافة قبيل إجراء أول انتخابات محلية وإقليمية في البلد منذ عام 1988 وأثناء إجرائها. وتشكل تلك الانتخابات عنصرا حاسما في اللامركزية وبناء المؤسسات المحلية التي تستجيب لاحتياجات المواطنين.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء عدم حدوث تحسن عام في حالة حقوق الإنسان في بوروندي، ولا سيما وفاة مدافع عن حقوق الإنسان متهم بالمثلية الجنسية أثناء وجوده في الحجز. وعلى الرغم من تبرئته من التهمة، أفادت تقارير بأن طلبه لتلقي الرعاية الطبية قوبل بالرفض.

ويشكل النزاع وعدم الاستقرار تحديات كبيرة للديمقراطية والتحولات الديمقراطية. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء تصاعد العنف في الكاميرون، ولا سيما في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية. كما ندين الهجمات المستمرة التي تشنها جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية – ولاية غرب أفريقيا ضد المدنيين، التي أدت إلى نزوح الآلاف في المنطقة. وتؤيد الولايات المتحدة التنسيق الإقليمي والجهود

التي تبذلها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة تلك الجماعات الإرهابية وتنفيذ استراتيجيات كلية لمعالجة الدوافع الكامنة وراء الإرهاب.

وتقف الولايات المتحدة على أهبة الاستعداد لمواصلة دعمها للتطلعات الديمقراطية والسلمية لشعوب وسط أفريقيا وتتطلع إلى مواصلة العمل مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والممثل الخاص للأمين العام أباري بشأن هذه المسائل. ولا نزال نؤيد إعداد وثيقة للمجلس من شأنها أن تسجل موقفنا رسميا بشأن هذه المسائل، فضلا عن الاعتراف بخطر تغير المناخ.

السيدة شاهين (الإمارات العربية المتحدة): أود بداية أن أشكر الممثل الخاص السيد عبدو أباري، على إحاطته الشاملة. كما أود أن أؤكد على دعم دولة الإمارات لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، الذي نقدر دوره الهام في التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتمكين دول المنطقة من مواجهة التحديات التي تقوض السلم والأمن في المنطقة سعياً لبناء مستقبل مستقر ومزدهر لشعوبها.

وفي سياق مناقشة اليوم، أود تسليط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، إن معالجة التحديات الأمنية في المنطقة يتطلب اتباع نهج متسق ومتعدد المسارات، يضمن تعزيز التنسيق والتعاون الإقليمي للتصدي للتهديدات العابرة للحدود كالتطرف والإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة، مع العمل في ذات الوقت على بناء القدرات الوطنية وتعزيز صمود المجتمعات في وجه هذه التحديات. ونرى أن تسريح عدد من الجماعات المسلحة مؤخرا بمشاركة من الجهات والدول الفاعلة في المنطقة يجسد أهمية العمل متعدد الأطراف لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. وبالمثل، فيما يتعلق بالاستجابة الأمنية المنسقة بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد لتجنب أي تداعيات ناجمة عن النزاعات في المنطقة.

ولا بد أيضا من التركيز على التصدي لآفتي التطرف والإرهاب ومعالجة أسبابهما الجذرية ومواصلة تعزيز قيم التسامح والتعايش السلمي لبناء مجتمعات سلمية. ومن هنا، نتطلع إلى مخرجات الاجتماع الوزاري المقبل في بانغي لمناقشة مشروع الاستراتيجية الإقليمية لمنع ومكافحة خطاب الكراهية في منطقة وسط أفريقيا.

ونؤكد هنا على أهمية تنفيذ القرار 2686 (2023)، والذي يدعو منظومة الأمم المتحدة إلى الرصد والإبلاغ عن خطاب الكراهية والتطرف. ومن المهم كذلك متابعة ودعم الجهود والمبادرات الإقليمية المبذولة لمساعدة المجتمعات المتضررة من أعمال العنف، ومنها الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والتعافي والقدرة على الصمود في منطقة حوض بحيرة تشاد.

ثانيا، يجب أن تظل الحلول السياسية الشاملة هي البوصلة التي توجه العمليات الانتقالية وعمليات السلام في كافة أنحاء المنطقة. فهذه الجهود جوهرية لبناء مؤسسات قادرة على الصمود بمشاركة كافة الجهات الفاعلة، بما في ذلك النساء والشباب. ويتطلب هذا التركيز على الحوار البناء لبناء الثقة وتجاوز العقبات؛ وكذلك مواصلة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا جهودهما ودعمهما لإنجاح العمليات السياسية في المنطقة. ونُشيد في هذا الصدد بالخطوات الإيجابية التي اتخذت مؤخرا في تشاد وغابون.

ثالثا، يجب مواصلة العمل لتعزيز فِهمِنا للصلات القائمة بين التغير المناخي وانعدام الاستقرار في المنطقة، خاصة مع تسبب الظواهر المناخية الشديدة في مفاقمة التوترات بين المجتمعات والأوضاع الإنسانية المتردية في المنطقة.

ونتطلع في هذا السياق إلى اعتماد استراتيجية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن تغير المناخ والتنمية القادرة على الصمود والتي تهدف إلى مساعدة المجتمعات على التكيف مع التغير المناخي. ونرى أن مشاركة مستشار الأمن المناخي لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف لتغير المناخ الذي عقد في دولة الإمارات الأسبوع الماضي قد ساهم في تسليط الضوء على التحديات التي تواجهها المنطقة بسبب هذه الظاهرة وتداعياتها على الأمن والاستقرار. ومن المهم أثناء جمع المعلومات وتقييم المخاطر المرتبطة بالتغير المناخي الأخذ بالاعتبار تداعياته على الأوضاع الأمنية بما يعزز النهج الوقائية وأنظمة الإنذار المبكر.

وأخيرا، تؤكد دولة الإمارات على التزامها بمواصلة العمل مع كافة الشركاء ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا من أجل تحقيق السلام والاستقرار في كامل المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إكوادور.

أود أن أبدأ بشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، السيد عبدو أباري، على بيانه. وأشدد على أهمية عمل مكتب الأمم المتحدة، بما في ذلك مع بلدان ومنظمات المنطقة، مع التركيز على المساعي الحميدة ومعالجة أسباب النزاعات.

وأود أن أبرز النقاط التالية.

على الجبهة السياسية، نشهد موجة من عدم الاستقرار في المنطقة مرتبطة بسخط السكان فيما يتعلق بتدهور مستويات المعيشة والافتقار إلى فرص العمل ومحدودية الحصول على الخدمات الأساسية، ضمن عوامل أخرى.

ونأسف لانهيار النظام الدستوري في عدد من بلدان المنطقة، ونحث على العودة إلى الحياة الديمقراطية. ونتوقع أن تُنفذ العمليات الانتخابية المقررة بطريقة سلمية وشفافة وشاملة للجميع. وفي هذا الصدد، نقدر الجهود المبذولة، بدعم من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، استعدادا للاستفتاء الدستوري الذي سيجرى في غضون أيام قليلة في تشاد. ونرحب أيضا بالخطة الانتقالية التي طُرحت في غابون ونتمنى النجاح للرئيس توادیرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يقود عملية التيسير السياسي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في ذلك البلد.

وفيما يتعلق بالأمن، يساورنا القلق إزاء استمرار العنف الذي تسببه الجماعات غير التابعة للدول والتي تنشط في المنطقة. إننا نرفض أعمال العنف ونتضامن مع الضحايا ونشجع بلدان المنطقة على مواصلة التعاون في مكافحة الإرهاب، مع احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وثمة تهديد إضافي في المنطقة يتمثل في توسع الجريمة المنظمة وصلاتها بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. وفي مواجهة تلك الآفة، نشجع التعاون بين الدول، فضلا عن التعاون مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وفقا للبيان الرئاسي S/PRST/2023/6 المؤرخ 7 كانون الأول/ديسمبر.

كما ننظر بعين القلق إلى آثار النزاع السوداني ونقدر ترحيب بلدان المنطقة بالمدنيين الفارين من العنف.

وفيما يتعلق بالحالة في الكاميرون، ندعو الأطراف إلى مواصلة الحوار بغية إنهاء الأزمة التي تؤثر على المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من البلد.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزته جمهورية أفريقيا الوسطى في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، نلاحظ مع القلق التقارير التي تفيد بفرض قيود على الحيز المدني والاعتقالات خلال الاحتجاجات السلمية في بعض بلدان المنطقة. وفي هذا الصدد، نحث بلدان المنطقة على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بوصفها دعائم للتماسك الاجتماعي والتعايش السلمي.

في الختام، نود أن نؤكد مجددا دعمنا لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا الذي يشكل عمله الوقائي عاملا أساسيا لصون السلام والأمن في المنطقة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة 16/20.